باب الافعال

افعالهم ماض وامر وهما   رفع مفتوح الاخير ماضي
والامر مجزوم وقال مبني   من قوله ليس به من وهن

اي الافعال في اصطلاح النحاة ثلاثة وهي الالفاظ الدالة على الحدث والزمان كضرب واكل واما الافعال اللغوية وهي الحدث الذي هو الضرب والاكل وغير ذلك فلا تنحصر فليست مرادة هنا ولما كانت اقسام الزمان ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل انقسم الفعل ايضا الى ثلاثة اقسام ماض ويعبر بامس وحاضر ويعبر بالان ومستقبل ويعبر بغد لان كل فعل يدل بصيغته على قسم من اقسام الزمان بعينه وفعل الامر من الافعال المستقبلة لان الامر انما يطلب من المامور ان يحدث الفعل والمضارع ما يحتمل الحال والاستقبال حتى يخص احدهما بقرينة فان قلت زيد يصلي احتمل كلامك ان يكون زيد في حال الصلاة او يكون يصلي فيما بعد ذلك فان ادخلت على الفعل سوف او السين تخصصه للاستقبال وان ادخلت عليه او قرنته بالان تخصصه للحال وهذا احد الوجوه في كون هذا الفعل سمي مضارعا لان المضارع المشابه رجلا مثلا يصلح لكل احد فاذا ادخلت عليه ال التعريف فقد خصصته شخصا بعينه وقيل سمي هذا الفعل مضارعا لمشابهته اسم الفاعل في عدة الحروف وهيئة الحركات والسكون فان قولك يضرب يضربان يضربون مشابه لقولك ضارب ضاربان ضاربون وقيل للمشابهة بينهما في كونهما اذا كانا خبرين لانهما يقبلان لام الابتداء فتقول ان زيدا ليقوم كما تقول ان زيدا لقائم وقيل لمشابهتهما في ان كلا يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة لكن الاسم اشد احتياجا الى الاعراب من المضارع لان معاني المضارع تتميز بغير الاعراب بخلاف الاسم فلذا كان الاعراب في الاسم اصلا وفي المضارع فرعا ثم ان

حكم

حكم الماضي مبني على فتح الاخير ابدا فلا يتغير وما جاء ساكنا وهو ما اتصل به ضمير رفع متحرك او كان اخره حرف علة كدعا او مضموما وهو ما اتصل به واو الجماعة فعلى تقدير الفتح لانه حين اتصاله بضمير بارز متحرك تقدر فتحته في السكون الطارئ منع من ظهورها الثقل في حركة الضمير البارز لانها حركة البناء وانما سكنوا اخره لكراهتهم توالي اربع متحركات بحركات لازمة وهي حركة البناء في كلمة واحدة وفيما هو بمنزلتها وهو الفعل مع فاعله لما بينهما من التلازم بخلافه مع المفعول فلا تلازم بينهما لوجود افعال كثيرة من غير مفعول فلذلك لم يسكنوا مع المفعول المتحرك فضربنا بسكون الباء بمعنى اوجدنا الضرب وبفتحها بمعنى اوقع علينا فلان الضرب وحين اتصاله بواو الجماعة تقدر فتحته منع من ظهورها ضمة المناسبة وعند كون اخره حرف علة تقدر الفتحة على الالف منع من ظهورها التعذر لان الالف لا تقبل الحركة لذاتها وحكم الامر عند الكسائي واتباعه وهم الكوفيون مجزوم بلام الامر مقدرة فاصل اضرب عندهم لتضرب حذفت اللام تخفيفا للنطق به ثم التاء خوف الالتباس بالمضارع الصحيح حالة الوقف لاتحادهما صورة عند بقاء التاء ثم اتي بهمزة الوصل اذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا لتعذر الابتداء بالساكن نطقا وعند البصريين ان الامر مبني ثم اختلفوا فيما بني عليه فعند بعضهم انه مبني على السكون دائما وانما حذف حرف العلة من المعتل تشبيها له بالمضارع المقترن بلام الامر وعند سيبويه وجمهور البصريين مبني على ما يجزم به مضارعه فان كان مضارعه مجزوما بالسكون فالامر مبني على السكون وان كان يجزم بحذف النون فالامر مبني على حذف النون نيابة عن السكون وهذا هو المذهب المرضي المعول عليه وغيره وما بني على السكون والحذف فقول الناظم من الخفيف

من اباقاسم وام اباه   ولد زيدا ومن اباه الجهولا

Copyright © King Saud University